

# إدارة خراسان

في العهد الإسلامي الأولي

• بعض المسائل في دراستها

الدكتور صالح احمد العلي

١ - نطاق الدراسة ومصادرها :

تواجهنا عند دراسة الادارة الاسلامية صعوبات غير قليلة ، منها ان معلوماتنا عن الوظائف الادارية ، عموما ، غير كاملة ، فبعض هذه الوظائف لا تذكرها المصادر بالرغم من أن مقتضيات الاحوال تستلزم وجودها ، وبعضها لم تذكر عنها المصادر الا اسمها او معلومات مقتضبة من ازمة واماكن متباعدة ، مما يجعل من الصعب تقديم صورة كاملة عنها . ومن المعلوم ان بعض النظم الادارية المحلية بقيت محتفظة باسماءها المحلية ، والاعجمية احيانا ، فلم يذكرها العرب ، وبعضها كان قائما في مختلف انحاء الدولة الاسلامية ، فاستعمل العرب لها تعابير عربية موحدة ، ولكن كانت مدلولاتها متباينة ، فالخراج مثلا هو تعبير عربي ورد في القرآن الكريم ( ان تسألهم خراجا فخراج ربك خير ) وقد استعمل في كافة ارجاء الدولة الاسلامية ، ولكنه كانت له مدلولات مختلفة ، ففي الحجاز كان يستعمل للضريبة التي يدفعها العبد لسيد له لقاء السماح له بالعمل والكسب ، واستعمل في اماكن اخرى للضريبة التي تجبي من المزروعات التي يمتلكها المسلمون ، وعلى ما يجبي من المكوس ، واطلقت في العراق على الضريبة التي تجبي من الاراضي المفتوحة التي يزرعها أهل الذمة ، ثم اصبحت تطلق على الضريبة التي تؤخذ من صنف

معين من الاراضى حتى اذا امتلكها المسلمين كما استعملت احيانا للضريبة-  
الاجمالية على بعض القرى والمناطق ، سواء زرعت اراضيها  
ام لم تزرع ، واطلقت فى خراسات ايضا على الضريبة-  
الاجمالية التى تجبى من بعض المدن ، وان البحث السليم يقتضى توضيح  
مدلول هذه التعابير ضمن نطاق الزمان والمكان<sup>(١)</sup> . ثم ان العرب استعملوا  
فى بعض الاحوال للوظيفة الواحدة اكثر من تعبير ، وذلك مثل استعمالهم  
كلمة « المحتسب » فى المشرق وفى مصر ، وكلمة « العامل على السوق »  
فى الحجاز واقليم شمالى افريقية والاندلس ، وكلتا الكلمتين ذات مدلول  
واحدة . ومن المعلوم ان المؤسسة الواحدة كانت تتطور على مر الزمن فى  
كل مكان تقوم فيه .

ثم ان الادارة مدلولها غير واضح الحدود ، وعملها متداخل مع  
جوانب متعددة من حياة الفرد والمجتمع نظرا لانها ذات صلة بمختلف  
المؤسسات والنظم القائمة فى الدولة ، وهى تتبادل مع هذه المؤسسات التأثير  
لدرجة يصعب دراسة احداها دون تفهم تام للاخرى . فطريقة جباية  
الخراج مثلا تدخل ضمن نطاق الادارة ، الا انه لا يمكن وصفها بدقة  
ما لم يفهم الخراج وطبيعته . وتعيين القضاة وتحويلهم وعزلهم يمكن  
اعتباره من الادارة ، الا انه لا يمكن فهمه بصورة واضحة ما لم يفهم  
اختصاص القاضى وعمله ؛ وهكذا فان الادارة لا يمكن ان تفهم بصورة  
دقيقة شاملة ما لم تفهم مختلف جوانب مؤسسات الدولة ونظمها ؛ ولما كانت  
معظم هذه النظم لما تدرس بصورة دقيقة وشاملة ، فان اية دراسة للادارة.

---

(١) فى النصوص والآراء المتعلقة بالخراج انظر كتاب « الجزية والخراج »  
تأليف دينيت وترجمة الدكتور فوزى فهميم جاد الله ؛ فهو أحدث  
الكتب فى الموضوع ، وقد لخص وناقش عددا من الكتب الكثيرة  
التي تناولت الموضوع .

الاسلامية او بعض جوانبها في خراسان او اى اقليم اسلامى آخر ، لا يمكن ان تكون الا دراسة اولية .

ومن المعلوم ان المجتمعات في العصور القديمة والوسطى كانت اكثر عزلة مما هي في الازمنة الحديثة ، وذلك بسبب صعوبة المواصلات وقلّة وسائل الاتصال ، ومع ان مختلف الدول الكبيرة القديمة بنت افكارا ونظما معينة ، وعملت على تعميمها في كافة ارجاء الدولة ، الا انهم من حيث العموم لم ينجحوا في خلق « توحيد » تام في دولهم ، هذا بصرف النظر عما اذا كان مثل هذا التوحيد التام من مصلحة الحضارة والانسانية ، والواقع ان العرب كونوا خلال فترة قصيرة من الزمن دولة واسعة ضمت شعوبا ومجتمعات متعددة ترتبط بنظم عامة ، ولكن بجانب هذه النظم العامة بقيت لكل مجتمع عادات وتقاليد اجتماعية وادارية خاصة .

ولما كانت خراسان قد فتحت عنوة فان العرب كان لهم بحق الفتح ان يفرضوا على البلاد المفتوحة ما يرتأونه من النظم والتنظيمات ، الا ان الظروف والاحوال السائدة في اوائل عهود تكوين الدولة الاسلامية قضت عليهم بالاهتمام بالدرجة الاولى بأمر توسيع رقعة الدولة وحماية حدودها ، وضبط الامن واقرار السلام في ارجاءها ، وتنظيم علاقة الخلافة بالأقاليم المفتوحة في الامور المالية والادارية بصورة خاصة ، وقد قضت عليهم الضرورة العملية بالتسامح مع المجتمعات التي ضمتها الدولة الاسلامية الواسعة ، فاحتفظت تلك المجتمعات بمنظوماتها وتقاليدھا التي لا تهدد أمن الدولة وسلامتها ولا تتحدى الدين الاسلامى وكلمة الله العليا . ولذلك ابقى العرب في خراسان « الملوك » والامراء المحليين الذين ذكرناهم في مقال سابق<sup>(٢)</sup> . ومن المعلوم ان هؤلاء « الملوك » كان كل منهم يحكم

(٢) « تقسيمات خراسان الادارية في العهود الاسلامية الاولى » : مجلة كلية الاداب . العدد الرابع عشر ص ٧٧٥-٧٨٢ .

منطقة فيها مدن ومراكز حضرية تستلزم وجود تنظيمات ادارية لم تقدم المصادر العربية عنها معلومات • ولا بد انه كان لكل من هؤلاء الملوك والامراء المحليين جيش وبلاط يتناسب وواضعه ومسؤولياته في ضبط الامن وتنظيم وادارة شؤون القضاء وجباية الاموال وتنظيم امور الري ذي الاهمية الكبرى في تلك البلاد ، وان عدم اشارة المصادر الى حدوث مشاكل بين « الامراء » المحليين والولاة العرب قد يكون دليلا ان العرب تركوا هؤلاء الامراء يمارسون سلطاتهم القديمة ، وان الاحتكاك الذي حدث بين العرب وهؤلاء الامراء في اوائل سني الفتح مرجعه بالدرجة الاولى الى عدم خضوعهم الى العرب اكثر من كونه رد فعل لمحاولة قم بها العرب لفرض نظم خاصة او اجراء تبديلات او تحويرات في نظمهم التي كانوا يسيرون عليها •

ومن المعلوم ان قتيبة استطاع ان يخضع هؤلاء الامراء ويجلبهم الى جانب دولة الاسلام ، فصاروا يتعاونون معها ، ثم ازداد تعاونهم مع الدولة في زمن ولاية اسد القسري • ولا بد ان هذا التعاون ليس مرجعه الخضوع بالقوة فحسب بل الى ابقاء المسلمين لهم امتيازاتهم وحقوقهم • تقع خراسان في اقصى الطرف الشمالي الشرقي من الدولة الاسلامية ، ولها حدود طويلة مكشوفة غير محصنة ، ومعرضة لهجمات سكان اواسط آسيا المعروفين بقدرتهم في القتال • وهي بعيدة عن قلب الامبراطورية وعاصمتها ، وعن جزيرة العرب التي كانت تمد الدولة بالمقاتلة • والواقع ان هذه الاوضاع الخاصة كان لها اثر في تكييف ادارة خراسان منذ عهد الساسانيين الذين كانت عاصمتهم طيسفون في اواسط العراق ، وكانوا يعتمدون بصورة خاصة على اقليم فارس الذي وان كان اقرب من جزيرة العرب الى خراسان ، الا انه كانت تفصله عن خراسان المفازة الواسعة التي ليس فيها الا مسالك محدودة وكانت خراسان ايضا

ملجأ لكثير من الفرق المعارضة للساسانيين ، حيث ان هذه الفرق وجدت في خراسان مكانا ملائما تلجأ اليه ، وهكذا استقر في خراسان كثير من اتباع هذه الفرق ، كالمناويين والمزدكيين فضلا عن النصارى واليهود . لهذا لجأ الساسانيون الى تنظيم ادارة خراسان بشكل يحقق الطمأنينة والسيطرة في هذه الظروف الصعبة . فكانوا يولونها من اولادهم من يرشحونه لولاية العهد لما يرونه من ان مجابهة مشاكلها خير تدريب على حكم الامبراطورية ، كما كانوا يضعون فيها حامية عسكرية قوية ، ويجمعون فيها بين الادارة المدنية والعسكرية ، فكان يحكمها صبهذ وعدة مرازبة ، يجمع كل منهم بين الادارة المدنية والعسكرية ، هذا فضلا عن « الملوك » والامراء المحليين الذين كانت لهم سلطات واسعة (٣) .

وليس في المصادر العربية او في مجرى الاحداث ما يدل على ان العرب لاقوا مقاومة من الفرق التي كانت معارضة للساسانيين ، الا انهم واجهوا كثيرا من المشاكل التي واجهتها الدولة الساسانية ، ولذلك وضعوا فيها حاميات عسكرية قوية ، وابقوا على كثير من الامراء والمنتفذين والنظم ، ولم يضايقوا انصار الفرق المعارضة للساسانيين .

وقد عنى العرب باختيار الولاة لخراسان ، ولم يكن الاختيار قائما على اساس شروط مقننة مكتوبة يتطلب توفرها فيمن يختار ، بل كانت تعتمد بالدرجة الاولى على بصيرة الخليفة ، فهو المسؤول الاول عن الاختيار . والواقع ان الذين اختيروا لولاية خراسان لم تجمعهم صفات خاصة واحدة يشتركون فيها سوى كونهم جميعا من العرب ، اما فيما عدا ذلك فقد كانوا متباينين في اصولهم وخبراتهم ، وكانوا من قبائل متنوعة ، فمنهم

(٣) « ايران في عهد الساسانيين » تأليف كرستنسن ، وترجمة الدكتور يحيى الخشاب ص ٧٧ ، ٨٩ وانظر ايضا ما كتبه عن الادارة الساسانية ص ١٢٦-١٢٩ .

من اهل اليمن ، ولكن اكثرهم من القبائل العدنانية ، ومنهم عبيدالله وسلم  
ابني زياد الذي استلحقه معاوية به واعترف به اخاله ، ومنهم ايضا سعيد  
ابن عثمان بن عفان ، وسعيد بن عبدالعزيز ، وهما من اقارب الخليفة  
وهؤلاء لم يتعاقبوا في الولاية ولم يبق اى منهم في ولاية خراسان مدة  
طويلة ، وقد اثبت الثلاثة الاولون كفاءة في الادارة والتوسع الحربى .

وقد اختير بعض الولاة بناء على ما قاموا به من انجازات  
عسكرية او ادارية سابقة كشفت عن مواهبهم في الادارة ، وذلك مثل  
المهلب بن ابي صفرة ، وابنه يزيد ، اللذين كانا قد اظهرا كفاءة في قتال  
الخوارج فترة غير قصيرة ، فكان ذلك من عوامل اختيار كل منهما لولاية  
خراسان في ظروف كان الاقليم فيها بحاجة الى كفاءات عسكرية وادارية .  
واختير كل من قتيبة بن مسلم الباهلى ، واسد بن عبدالله القسرى في ولايته  
الثانية ، بعد ان ولى كل منهما مناصب ادارية ، الاول على الرى والثانى  
على خراسان واثبت خلال ذلك كفاءة رشحته للمنصب الجديد . اما  
نصر بن سيار فقد أهله لولاية خراسان خبرته الطويلة واعماله القيادية  
والادارية في خراسان . اما بقية الولاة فلم تكن لهم قبل ولايتهم خراسان  
خبرات ادارية ، ولم يكونوا قد شغلوا مناصب ادارية .

ومن ولاة خراسان ثلاثة كانت لهم عند تعيينهم معرفة واتصال  
بخراسان وهم يزيد بن المهلب ، واسد بن عبدالله القسرى ، ونصر بن  
سيار ، وهذا الاخير هو الوحيد الذى وليها من عرب خراسان .

وقد توفى خمسة من الولاة ابان ولايتهم خراسان ، وهم الربيع بن  
زياد الحارثى ، والمهلب بن ابي صفرة ، وقتيبة بن مسلم الباهلى ، واسد  
ابن عبدالله القسرى ، ونصر بن سيار . وقد عين عبيدالله بن زياد على العراق  
بعد ولايته خراسان ، اما الباقيون فلم يشغلوا مناصب ادارية بعد عزلهم عن

ولاية خراسان ، ولم يتمرد منهم على الخلافة الا قتيبة بن مسلم الباهلي .  
وكانت خراسان ابان العصر الاموى ترتبط فى بعض الفترات  
بالخليفة مباشرة ، وفى فترات اخرى بامير العراق ، وفى هذه الحالات  
الاخيرة يكون لرأى امير العراق اهمية خاصة فى اختيار والي خراسان وفى  
اشراف على ادارته ، ومع أنه ليس فى المصادر الا تنف قليلة متأثرة  
متفرقة عن مدى هذا الارتباط ، الا اننا يمكن ان نحس منها ان هذا  
الارتباط لم يكن يسير تبعا لقواعد مقننة ثابتة ، وانه يتأثر بالاحوال القائمة  
وبشخصه كل من الامير ووالي خراسان ، وانه يقوم على اوامر ونصائح  
يزداد عددها واهميتها فى اوقات الازمات . على ان لهذا الارتباط اهمية  
كبيرة ، لانه يخفف من اعباء اشراف الخليفة على الاقاليم البعيدة ويعطى  
أمير العراق اهمية ودورا رئيسا ، ولكنه فى نفس الوقت قد يولد خطرا  
من حيث ان والي العراق قد يصدر احكاما وقرارات لا تلائم مصلحة  
الخليفة ، وقد تجلى هذا بوضوح عندما جعل نصر بن سيار تابعا لابن  
هيرة ، فكان هذا لا يوصل كل اخبار خراسان الى الخليفة الاموى (٤) .

ومهما يكن فلا نعلم مدى تدخل السلطة المتبوعة ( الخليفة او امير  
العراق ) فى اعمال وادارة والي خراسان ، وفى تعيين وتحويل وعزل  
الموظفين التابعين له ، وخاصة الكبار منهم ، وفى تفاصيل اعداد وتنفيذ  
الحملاط ، وشؤون الادارة المالية ، وتنظيم العلاقة بين الادارة الاسلامية  
المركزية والمؤسسات الادارية القديمة . والواقع ان المعلومات الموجودة

---

(٤) من المعلوم ان الطبرى جوى فى تاريخه اوسع المعلومات عن تاريخ  
خراسان فى العهود الاسلامية الاولى اما الدراسات الحديثة فاهمها  
كتاب « الدولة العربية وسقوطها » مؤلفه ولهاوزن وترجمة الدكتور  
محمد عبدالهادى ابو ريده ، وكذلك كتاب « فتح العرب واسط  
آسيا » للاستاذ جب . ٢٧٠ - ٨٥٢١ - سنة ٧ غمط وجمادى

في المؤلفات العربية تتعلق اغلبها بالحوادث السياسية او العسكرية ، وليس فيها ما يكفي لتكوين صورة واضحة دقيقة عن سلطات الولى وحقوقه وواجباته ، كما ان معلوماتنا عن سلطات الولاة في الاقاليم الاخرى من الدولة غير وافية للدرجة التي يمكن ان نكون منها فكرة واضحة شاملة قد تفيد في تفهم اوضح لمكانة ولاة خراسان .

ومما قد يفيد في ضبط حدود سلطة الولى واعماله معرفتنا في الوظائف الموجودة في الاقاليم الاخرى ، ومدى سلطاتهم ، ومن المعلوم ان خراسان اقليم كانت فيه حياة حضرية معقدة ، بسبب ازدهار الصناعة والتجارة فيه ، وبسبب اهميته العسكرية والسياسية . غير ان الكتب العربية ، وهي مصدرنا الوحيد عن ادارة خراسان ، لا تذكر الا عددا قليلا جدا ممن ولى الشرطة والقضاة والخراج في بعض مدن خراسان في فترات غير متصلة ، واذا كان منطق الامور يقتضى ان ترجع قائمة هؤلاء الموظفين لا الى عدم وجود غيرهم بل الى ان المصادر اقتصرت على ايراد اسماء من لهم علاقة ببعض الحوادث في خراسان ، خاصة وان تواريخ المدن واتواريخ المحلية المتعلقة بخراسان ومدنها والتي يحتمل ان تحوى بعض المعلومات عن الوظائف القديمة وشاغلها في مدن خراسان ، قد فقدت ، ولم يذكر من اقتطف منها شيئا مما يتعلق بذلك .

ومن المعلوم ان خراسان اغلب سكانها من الاعاجم الذين كانت لهم نظم ومؤسسات قديمة ، ولكن العرب بعد الفتح الاسلامى اوطنوها جالية عربية كبيرة موزعة في عدد من المدن القديمة<sup>(٥)</sup> ، وضعوا نظاما ومؤسسات تطبق على العرب وتلائم احوالهم ومكانتهم ، كما وضعوا نظاما ومؤسسات

(٥) انظر مقالنا « استيطان العرب في خراسان » مجلة كلية الاداب والعلوم العدد ٣ سنة ١٩٥٨ ص ٣٦-٨٣ .



تناسب مكانتهم كحكام فاتحين للاقليم ، والراجح انهم ابقوا كل او معظم  
النظم والمؤسسات التي كان يسير عليها الاعاجم . لذلك يمكن القول بانه  
كانت في خراسان نظم تتعلق بالعرب ، واخرى بالعجم ، وثالثة تطبق على  
العرب والعجم معا ، ولما كانت مصادرنا الاولى مكتوبة بالعربية ، ومعظمها  
قد الفه العرب والمتصلون بهم ، لذلك فانها اولت العرب اهمية خاصة وقدمت  
عنهم بعض المعلومات ذات الاهمية في ادارتهم . غير ان هذه المعلومات  
لم تكن وافية ولا كاملة ، فتنظيم الجيش ، وعطاء الجند بالرغم من اهميتها  
الكبيرة في الادارة الا ان معلوماتنا عنهما في خراسان قليلة جدا . وقد  
يجوز الافتراض ان هذه التنظيمات تشبه مثيلاتها في الامصار الاخرى<sup>(٦)</sup> .  
واذ ذلك يمكن القول بان المؤسسات الادارية المتعلقة بالجيش والعطاء  
كانت تطبق في خراسان ايضا ، على اننا يجب الان نسي ان الظروف المحلية  
في خراسان كانت تقضى بتحويل بعض هذه التنظيمات . فقد كان العرب في  
خراسان مثلا منظمين على الاخماس ، شأن مقاتلة البصرة ، وقد ذكرت  
اسماء عدد من رؤس الاخماس فيها ، ذير انه كانت معهم ، بجانب ذلك  
جماعات من اهل الكوفة ، ومن الموالي ، كما ان ام كن اقامتهم الدائمة كانت  
موزعة في عدة اماكن مما كان يضعف سلطان رؤوس الاخماس على  
المقاتلة من خمسه في اوقات السلم<sup>(٧)</sup> . كما ان تعدد الحملات التي  
كانوا يقومون بها كانت تقضى بتوفير العطاء لهم ، ثم ان بعد خراسان  
عن جزيرة العرب والعراق ، جعل العرب فيها في شبه عزلة ، ليس لهم  
وثيق اتصال بابناء الجزيرة ولا يستمدون منها الامدادات البشرية ، وهم

---

(٦) انظر « التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة »  
ص ١٤٦-١٦٥ وكذلك مقالنا « العطاء في الحجاز » المنشور في مجلة  
المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٠ ص ٣٧-٨٣ .  
(٧) « استيطان العرب في خراسان » ص ٦٥ فما بعد .

يكونون اقلية متميزة جنسيا وثقافيا عن اهل خراسان ، ولا بد ان يكون لكل هذه العوامل تأثير فى تنظيم ادارة المقاتلة وتنظيم توزيع العطاء عليهم .

وقد قضت متطلبات الحياة ان تقوم فى خراسان منذ اوائل الفتح الاسلامى مؤسسات ادارية يسرى عملها على العرب والاعاجم كلهم او معظمهم ، كالتقضاء والشرطة ومعاملات السوق وسك النقود ، فاما الاثنان الاولان فقد ذكرت المصادر عددا من تولاهما منذ الهود الاسلامية الاولى كما ذكرنا ، واما سك النقود فان الدليل على وجوده ما وصلتنا من مسكوكات بنقوش فنية دقيقة ، وبيمار ثابت ومعدن نقي (٨) ، يدل على مدى الدقة وعلى شدة الرقابة على هذه المؤسسات ، ثم ان السك يتم عادة فى الاماكن ذات الاهمية الاقتصادية والمالية ، فلا بد ان تكون لهذه الاماكن حياة اقتصادية نشطة ، وفيها ادارة ذات علاقة بامور المالية والنقود ، ولكن المصادر لم تشير اليها .

ومن المعلوم ان خراسان كانت فيها عدة مراكز للصناعة والتجارة مما يقتضى وجود عمال وصناع وتجار ، وتنوع الحرف والاعمال ، وظهور تقاليد و ( سنن ) ونظم ، ومجال حدوث الخلافات والمشاكل التى تتطلب الحل ، وكل هذا يقتضى اهتمام الدولة بهذه الجوانب ويتطلب تعيين الموظفين لها ، كالمحتسب او العامل على السوق ، غير ان المصادر لم تذكر اسم اى محتسب ولم تشير الى وجود هذه الوظيفة فى خراسان فى العهد الاسلامية الاولى .

ومما قد يفيد فى معرفة الوظائف الادارية واختصاصاتها وطبيعة عملها كتب الاداب والتذكرات والمجاميع التى الف العرب فيها عددا غير قليل ، وفى كثير منها نصوص ومعلومات موضوعة فى الغالب بشكل اخبار او

قصص مفيدة في معرفة بعض الوظائف واختصاصاتها وسلطاتها ، غير ان ايا من هذه الكتب ليس فيه الا تنف من معلومات قليلة عن اشخاص او احوال في ازمة وامكنة متباعدة ، وغالبيتها تتعلق بالخلفاء وبعض الولاة في الحجاز والعراق ومصر ، وليس فيها عن خراسان و احوالها ، الا التزر الذي لا يغني .

اما كتب « الاداب » فهي تبحث عادة في طبيعة بعض الوظائف ، وخاصة الوزارة والقضاء والحسبة ، وتذكر اراء ومعلومات في اختصاصاتها واسماء بعض من يشغلها . وللقضاء في هذا الصنف من الكتب اهمية خاصة ، اذ ان القضاء هو الوظيفة الرئيسية التي تتطلب في شاغلها مؤهلات فقهية ، نظرا لان عمله الاول هو تطبيق احكام الفقه ، غير انه بالرغم من امتداد عمل هذه الوظيفة الى جوانب متعددة من حياة مختلف الطبقات ، واهتمام المسلمين بدراسة الفقه والتأليف فيه ، فان الكتب الفقهية الاولى التي أصبحت أساس توجيه هذا الميدان ، وهي كتب مالك بن أنس والشافعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وكلها لم تؤلف في خراسان ، كما أنها لم تتطرق الى الاوضاع الادارية القائمة ، ولم تذكر أسماء الموظفين ، وقلما حددت الوظائف ، فقد كانت تكثر من استعمال كلمة ( السلطان ) دون تحديد المقصود بذلك . ومن المعلوم أن كلمة ( السلطان ) عامة غير محددة فهي تعني صاحب السلطة اطلاقا علما بأن السلطة كانت تمارسها عدة جهات منها الخليفة ، والوزير ، والوالي ، والقاضي ، وصاحب الشرطة ، والعامل على السوق والمحاسب . ولعل استعمال الفقهاء في كتبهم تعبير « السلطان » العام يرجع الى تداخل سلطات العمال وعدم استقرار اختصاصات هذه الوظائف أو تبلور القواعد التي تحدد عمل كل منهم في العهود الاولى ، ولعله راجع أيضا الى رغبة الفقهاء في جعل الفقه علما مستقلا عن الادارة « الدنيوية » ورجالها ، فتصبح بذلك قواعده مكيئة

عند الناس ومستقرة فيهم ، ولا تخضع للتغيرات والتقلبات السياسية والدينية .

فاما عن « أدب القاضي » فقد ألف المسلمون كتباً وفصولاً بحثوا فيها في وظيفة القاضي واختصاصاته وموظفيه وسجلاته وعلاقته ببقية القضاة ، وتطرقوا الى أبحاث ومبادئ عامة يصعب البت في مدى واقعيتها وفي مدى انطباق ما فيها على خراسان في العهود الإسلامية الأولى .

وقد ألف المسلمون أيضاً كتباً في تاريخ القضاة ، من أقدم وأوسع ما وصلنا منها هو تاريخ القضاة لوكيع ، وفيه معلومات وافية عن قضاة البصرة والكوفة وبغداد والمدينة ، وبعض القضايا التي نظروا فيها ، أما قضاة الأقاليم الأخرى ومنها خراسان ، فلم يكن بحثه عنهم وافياً ، ولم يذكر القضايا التي نظروا فيها . ومن الطبيعي أن الكتب التي ألفت في قضاة بعض الأقاليم مثل كتاب القضاة للكندي الذي يبحث في قضاة مصر ، وقضاة الأندلس للمخشي ، لم تتطرق الى القضاة في خراسان .

ان كثيراً مما ذكرناه عن القضاة ينطبق على وظيفة المحتسب ، فان تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدن كانت تقتضي تشعب عمل المحتسب وأهميته في المراكز الحضرية في الدولة الإسلامية عامة وفي مدن إقليم خراسان ، وقد ألف العرب عدداً من الكتب في الحسبة أشهرها كتب ابن الأخوة ، والشيزري ، وابن بسام ، فيها تفاصيل عن أعمال المحتسب لضبط الغش في عدد كبير من الصناعات وأحرف ، وفي الأخلاق العامة . ومحتوياتها متشابهة لدرجة توحي ان كلا منها قد اقتبس من الآخر ، غير أننا لا نعرف المصدر « الأم » الذي أخذت منه هذه المعلومات ، كما أننا لا نعرف مدى انطباق ما يذكرونه على اواقع ، وفي أي زمان أو مكان كان مطبقاً ، وما مدى علاقته أو انطباقه على الأوضاع في خراسان في العهود الإسلامية الأولى .

ومن الامور الاساسية الواجب معرفتها في الادارة هو الحدود الجغرافية التي تمتد اليها سلطة المؤسسة الادارية أو الموظف القائم بها ، وفي هذا تعترضنا صعوبات : منها ان الكتب الجغرافية العربية القديمة بالرغم من أهميتها ، فان عددها قليل ومعلوماتها قليل مقتضبة ومتناقضة أحيانا ، ولا تكفي لتوضيح الحدود الجغرافية . صحيح ان بعض الجوازات الطبيعية كالجبال والانهار تتخذ أحيانا أساسا للحدود ، ولكن هذا ليس قاعدة ثابتة وعامة ، فقد يقع الجبل في اقليمين ، وقد تتجاوز حدود الولاية ضفتي النهر في بعض أو كل الاماكن ، كما أن الحدود قد لا تنطبق على قمم الجبال أو مساقط المياه ولا يخفى أن كثيرا من الاماكن كانت مزدهرة أو مشهورة في العصور الوسطى ثم زالت أو تبدلت أسمؤها مما أدى الى عدم وجود خرائط مفصلة دقيقة توضح أاماكن وحدود كثير من الاقاليم ، ومنها خراسان .

ثم ان الظروف والاحوال تقتضي أن يكون لبعض المؤسسات الادارية مناطق لا تنطبق على الحدود الطبيعية بل تمتد تبعا لامتداد الاستيطان . فالعامل على الشرطة ، وصاحب المعونة ، والقاضي ، والعامل على الجباية كانت طبيعة عمل كل منهم تقتضي أن يمتد سلطان عمله الى مدى امتداد سكنى الناس . ومع أن الناس كانت تميل في القديم الى التكتل في السكن وتحاشي ابقاء الفراغات بين التجمعات السكنية ، الا أن الظروف كانت تقتضي بحدوث فراغات واسعة ، بسبب تقلص حجم مراكز السكن أو بسبب نمو (أرياض) أو (ضواحي) وثيقة الصلة بالمركز ( الام ) ، ولكنها مفصولة عنها بمسافة ، وقد تتسع هذه الضواحي وتزداد أهميتها ولكنها تبقى مرتبطة بالمركز الام بنفس المؤسسة وعليها نفس الموظف .

ثم ان بعض المراكز الحضارية كانت في مراكز مزدهرة تزدهم فيها مراكز الاستقرار وتتداخل علاقات الناس في هذه المراكز مما يستلزم أن

تمتد سلطة المؤسسة الادارية القائمة في المركز « الام » الى كل أو بعض المراكز الاخرى القريبة • وقد يقتضي توسع العمل تعيين أكثر من موظف أو مسؤول عن المؤسسة الواحدة ، يكونون خاضعين لمسؤول واحد أو قد تكون اختصاصاتهم متكافئة وكل منهم مستقل في عمله ، وهذا يتطلب تحديد النطاق الجغرافي لصلاحيتهم تحديدا واضحا ودقيقا •

ثم انه قد تنشأ وتنمو مدينة في مكان تتلاقى فيه عدة أقسام ادارية قديمة فتبقى تلك الاقسام • وتكون المدينة خاضعة لها •

ولعل من أبرز ما يوضح أمثال هذه التعقيدات هو بغداد ، التي اقيمت في منطقة تتلاقى فيها حدود طسوجي بادوريا والفروسيج ، ثم امتدت شرقاً فشملت أراضي من طسوجي نهر بوق ونهر بين<sup>(٩)</sup> ، وقد ظلت هذه الطساسيج بعد توسع بغداد ، وكانت لها أهمية في ادارة الحياة المالية وربما في امور اخرى • ثم ان بغداد كانت في بداية نشأتها تتكون من مدينة المنصور المدورة ، ولذلك عين لها قاضي واحد ، ثم اتسعت وامتدت جنوبا حيث انشئ الكرخ ، كما انشئت الرصافة في الجانب الايسر من دجلة ، واقتضى تعقد الحياة فيها الى أن يعين فيها ثلاث قضاة ، كما أصبح لها في بعض الفترات أكثر من واحد يتولى الشرطة • وكل هذا يقتضي تعيين حدود جغرافية لامتداد سلطات كل منهم • يضاف الى ذلك ان بغداد باعتبارها مقر الخلافة ، كان فيها مؤسسات ودواوين يختص عملها بأقاليم الدولة ، وأخرى تختص في ما يتعلق ببغداد وما حولها ، ولكننا لا نعلم شيئا عن العلاقة بين هذين الصنفين من الدواوين •

ان القضايا التي ذكرنا أعلاه ببغداد انموذجا موضحا لها ، لا بد انها

---

(٩) الطبرى ٣/٢٧٥ •

كانت قائمة في خراسان أيضا • وقد أشارت المصادر الى أحد هذه القضايا حيث ذكر الحاكم النيسابوري عند كلامه عن أرباع نيسابور ان ربع ريوند من حد المسجد الجامع الى مزرعة أحمد اباد ، وان ربع الشامات من المسجد الجامع الى حدود بشت • وهذا يشبه الحالة في بغداد التي تمتد رقعتها على أربعة طاسايج ، ولعل كشف معلومات جديدة سيين وجود مشاكل اخرى تعترض دراسة الاوضاع الادارية في خراسان •

## ٢ - مشكلة المصطلحات :

ومن المشاكل في دراسة ادارة خراسان هي تحديد عدد ومعاني التعبيرات المستعملة للتقسيمات الادارية • ومن المعلوم ان خراسان لما فتحها العرب كان فيها نظام اداري استمرت معالمه الواضحة دون تغييرات أساسية ، فيقول المقدسي « أن أمصار العراق محدثة أبدا ينسخ في الاسلام بعضها بعضا ، ألا تعلم انه كانت الكوفة ثم الانبار ثم بغداد ثم صارت سامراء ثم عادت بغداد ، وأمصار المشرق قديمة لا ينتقص بعضها بعضا •• ان بخارا لم تنسخ سمرقند لانا لم نجد لها نظيرا في الاصول ، (٢٧٠-٢٧١)

ومما يؤيد استقرار التقسيمات الادارية في خراسان ما ذكره الاصطخري عن عدة أماكن اقتضت الضرورة الجمع بينها وتوحيدها اداريا ، ولكن ظل كل منها محتفظا بكيانه القديم ، فهو يذكر ان «فاراب واسيجاب مجموعة الى الطراز» «وأما ايلاق فمجموع الى الشاش» « وخجنده مضمومة الى فرغانه » (٢٩٥) « والختل والوخش هما كورتان غير أنهما مجموعتان في عمل واحد » (٢٩٧) « وأما اخسيسك فهي بجذاء زم ، وزم في أرض خراسان ، لانهما مجموعتان في العمل ، والمنبريزم (٢٥٨) ويدل كلام الاصطخري على أن التبدلات التي اقتضتها الاحوال الجديدة اعتبرت تدابير موقنة لم تطغ على التقسيمات القديمة وتزيلها ، فظلت

التقسيمات الادارية محتفظة بكيانها • ان النصوص التي نقلناها أعلاه من الاصطخرى تتعلق بأماكن تقع في ما وراء النهر ، الا انها فيما نعتقد تنطبق أيضا على خراسان التي يذكر المقدسي عنها « ان أمصار المشرق قديمة لا ينقض بعضها بعضاً » •

لقد ذكرت كتب التاريخ الاولى في تنايا كلامها عن الاحداث التاريخية عدداً كبيراً من الاماكن دون أن تشير الى كيانها الادارى ، اللهم الا ما ذكره البلاذري عن بعض الرساتيق والمدن حيث قال ان زام و باخرز ويهق من رساتيق نيسابور (فتوح ٤٠٢-٣) وان حمراندز من نسا ، وهو رستاق ، وان « قصر الاخنف وهو حصن من مرو الروذ وله رستاق عظيم يعرف برستاق الاخنف » و « رستاق بغ من مرو الروذ » كما ذكر ان « ابرشهر مدينة نيسابور » وذكر ان بشت من نيسابور ، وكذلك كل من اشبند ، ورخ ، وزاوه ، وخواف ، واسبرايين وارغيان من نيسابور • ولا ريب في أن أوسع المعلومات عن أقسام خراسان الادارية هي التي ذكرتها كتب الجغرافية العربية ، ففي عدد منها تفاصيل وافية من المعلومات التي لا بد أن بعضها ينطبق على ما كان مستعملاً في زمن تأليفها • غير ان الجغرافيين العرب لم يتفقوا على التعابير الادارية التي استعملوها لوصف الاماكن وشرح تفاصيل الادارة •

فأما ابن خرداذبه فانه في كلامه عن خراسان وما وراء النهر ، لم يذكر عن الاقسام الادارية الا ما ذكره من أن « لبخارا قهندز ، ولها من المدن •• » (٢٥) وان « وان لسمرقند قهندز ولها من المدن •• » (٢٦) • وأما قدامة فانه في الصفحات الثلاثة التي خصصها لخراسان ذكر عدة تعابير ادارية : هي الكورة ، والمدينة ، والمنبر ، والقرية •

أما ابن رسته فقد ذكر كور خراسان (١٠٥) والمدن ، والرساتيق ،



والقرى ، والدساكر ( ١٧١ ، ١٧٣ ) .

ويتميز كل من اليعقوبي والاصطخري والمقدسي بتقديم معلومات وافية عن خراسان وباستعمال تعابير متعددة ، وفيما عدا نصوص قليلة أوردها المقدسي تشبه في ألفاظها ما ذكره الاصطخري مما يدل على انه اقتبسها من الاخير ، فان كلا من الجغرافيين الثلاثة قدم معلومات خاصة به ، وهم في ذلك يختلفون عن ياقوت الذي قدم في كتابه معجم البلدان معلومات واسعة واستخدم تعابير متعددة لوصف الاماكن ، ولكنه نقل هذه المعلومات والتعابير من مصادر متعددة سمي بعضها ، وأغفل تسمية البعض الآخر .

فأما كلمة اقليم فقد انفرد باستعمالها الاصطخري وياقوت ، فقد ذكر الاصطخري ان « بدخشان اقليم له رساتيق ومديتها بدخشان وهي مملكة أبي الفتح » وذكر ياقوت اقليم خوارزم ( ١٦١ / ١ ، ٥٧٠ ، ٥٤ / ٢ ) غير انه ذكر في أماكن اخرى من كتابه ان خوارزم بلاد ( ١٦٠ / ٤ ) وناحية ( ٤٨٠ / ٢ ) وذكر الاصطخري في ما وراء النهر اقليم هي خوارزم ( ٢٩٩ ) وفرغانة ( ٣٣٣ ) .

أما كلمة « مملكة » فقد وردت عند اليعقوبي والاصطخري ، فقد ذكر اليعقوبي ان مدينة روستايك « وهي مملكة الحارث بن أسد بن بيك » ( ٢٩٠ ) وان « مدينة شومان » وهي متصلة بمملكة هاشم بن باينجور وآل هاشم ، ثم الاحدبلي وهي مدينة داود بن ابي داود « ( ٢٩١ ) ، وعند كلامه عن الجوزجان ذكر مدنها الاربعة ومنها « الثالثة التي كان يسكنها ملك الجوزجان ، يقال لها كندرم ، وكانت في الايام المتقدمة مملكة » ( ٢٨٧ ) كما ذكر ان « مدينة بلخ مدينة خراسان العظمى وفيها كان الملك طرخان ملك خراسان ينزل بها » ( ٢٨٧ ) وان « الفضل بن يحيى وجه الى أرض كابل شاه جيوشا عليهم ابراهيم بن جبريل ، وانهض معه الملوك

من بلاد طخارستان والدهاقين ، وكان من الملوك الحسن شير ملك باميان «  
• (٢٩٠) اما الاصطخرى والمقدسى فلم يذكر الا مملكة غرج الشار •

فاما الاصطخرى فقد ذكر عند الكلام عن غرج الشاران «الشار الذي ينسب  
اليه المملكة مقيم بقرية بالجبل تسمى بلكيان» (٢٧٢) وذكر في كلامه عن  
الباميان « وتنسب تلك المملكة الى شيرباميان » (٢٨٠) •

وذكر المقدسى ان غرج الشار « ملوكها الى اليوم يخاطبون بالشار  
مستقلة بنفسها (٣٠٩) ولكنه ذكر ان بخارا « دار المملكة وموضع  
الدواوين » وذكر أن « كون الملوك بها لا يوجب ان تكون هي مصر » (٢٧٠) •

وقد استعملت كلمة ( بلد ) بمعنى قسم ادارى كبير ، فذكر يعقوبى  
ان ( نيسابور بلد واسع كثير الكور ) ( ٢٧٨ ) وان ( الصغانيان بلد جليل  
واسع فيه كور وعدة مدن ) ( ٢٢ ) وان « سرخس بلد جليل ومدينتها  
عظيمة » ( ٢٧٩ ) وان « سجستان وهو بلد جليل ومدينتها العظمى بست »  
( ٢٨١ ) ، وعند كلامه عن طوس قال « وخراج البلد مع خراج نيسابور »  
( ٢٧٧ ) كما ذكر ايضا ان ( بلد الصفد واسع وله مدن ) ( ٢٩٣ ) وان  
( بخارا بلد ) ( ٢٩٢ ) وان ( سمرقند من اجل البلدان ) ( ٢٩٣ ) •

ان هذه النصوص تظهر ان كلمة ( بلد ) استعملت فيها ليس بمعنى  
( مدينة ) بل بمعنى منطقة واسعة قد تشمل عدة كور •

أما كلمة عمل فقد استعملها الاصطخرى حيث ذكر ان ( هراة اسم  
مدينة ولها اعمال ومن مدينتها •• ) ( ٢٩٣ ) كما ذكر ( عمل الباميان )  
• ( ٢٧٧ ، ٢٨٠ ) •

وذكر ايضا ان ( الختل والوخش هما كورتان غير انهما مجموعتان  
في عمل واحد ) ( ٢٩٧ ) وان ( اخسيسك وزم •• مجموعتان في العمل )  
( ٢٩٨ ) كما ذكر ( الصغانيان واعمالها ) ( ٢٩٥ ) وقال ( جمعنا ما بين واشجره

«والصفغانيان الى عمل الصفغانيان» (٢٩٥) و ( اذا جزت الختل والوخش الى نواحي واشجرد والقواديان والترمد والصفغانيان وما في اضعافها فانها كور مفردة بالاعمال) (٢٩٨) • وتدل هذه النصوص ان « العمل » هو «الوحدة الادارية العملية» وهي قد تحوى اكثر من كورة •

اما المقدسى فقد استعمل ( الاعمال ) لاقسام ثانوية للكورة فذكر ان لهرات اعمال جليلة (٣٠٥) وان به رساتيق ( جميعهن مدن جليلة واعمال واسعة ) (٢٩٤) •

وقد استعمل ياقوت كلمة ( عمل ) للدلالة على قسم فرعى فذكر ان « الفاراب من اعمال الجوزجان» (٥١٨/٣) وان ( بينه من اعمال بادغيس) (٤٨٧/١) و « خجستان من اعمال بادغيس» (٤٠٤/٢) •

وقد استعملت المصادر الجغرافية كلمة (كورة) ، فعدد ابن رسته كور خراسان (١٠٥) وذكر قدامه ان قصر خوط «هي اول عمل كورة الفارياب» و «ابار من سلطان كورة الجوزجان» و «السدرة من كورة بلخ» • وكنجباد من كور الطالقان « (٢١٠) •

اما اليعقوبى فقد ذكر « كورة نيسابور » (٢٧٧) و ( نيسابور بلد واسع كثير الكور ) (٢٧٨) وان « مرو وهي اجل كور خراسان » (٢٧٩) ثم ذكر ان « لها من الكور كورة رزق ... الخ » (٢٨٢) • وواضح من هذا ان اليعقوبى استعمل كورة باعتبارها تقسيما اداريا • وهي عنده فى الغالب مرادفة لكلمة البلد التى استعملها ايضا ولكنه استعملها فى بعض المواضع بمعنى تقسيم ادارى اصغر من البلد •

اما الاصطخرى فقد قال « واما خراسان فانها تشتمل على كور ، وهو اسم الاقليم » (٢٥٣) ثم ذكر « واما كور خراسان التى تجمع على الاعمال وتفرق فان اعظمها نيسابور ونسا وابيورد ... » ثم ذكر « ونيسابور كور

لم نفرد لها لانها مجموعة اليها في الاعمال سنذكرها في صفة نيسابور « (٢٥٤) »  
ويتبين من هذا ان الاصطخري يقول ان اقليم خراسان يشتمل على كور  
تباين في حجمها وان الاحوال الادارية قد تقضى احيانا ان « تجمع  
على الاعمال وتفرق » • وهو لم يفرد كور نيسابور « لانها مجموعة اليها  
في الاعمال » (٢٥٤) اي أن تقسيمات الكور كانت معروفة ولكنها لم تطبق  
حرفيا دائما •

ويلاحظ ان الاصطخري في الفصل الطويل الذي خصه لخراسان  
ذكر كلمة ( كورة ) في مقدمة الفصل ثلاث مرات ، وهي التي نقلناها  
اعلاه • ولم يذكرها بعد ذلك الا مرة واحدة عندما قال ان « اسفزار اسم  
للكورة لا اسم مدينة » (٢٦٤) اما فيما عدا ذلك فقد كان يذكر  
الاماكن دون ان يصفها بأنها كورة •

غير ان الاصطخري قدم تفاصيل اوفى واوضح عن الاقسام الادارية  
لكور ما وراء النهر ، حيث ميز بين الاعمال والكور ، وأشار الى كور منفردة  
بالاعمال مثل واشجرد والقواديان وترمز والصغانيان (٢٩٧-٨) ، وأشار  
الى كور مجموعة في العمل كالختل والوخش « وهما كورتان غير انهما  
مجموعان في عمل واحد » (٢٩٧) واخسيسك وزم « مجموعتان في  
العمل » (٢٩٨) و « فاراب واسيجاب الى الطراز ، وايلاق فمجموع الى  
الشاش واما خجنده فمضمومه الى فرغانه » (٢٩٥) •

اما المقدسي فقد انفرد بتقسيم خراسان الى كور ونواحي وخزائن حيث  
يقول « وقد جعلنا خراسان تسع كور وثمان نواح ، ورتبناها في هذا الفصل  
على المقادير وعند الوصف على التخوم ، فأولها من قبل جيحون بلخ ، وفي  
المقادير نيسابور ، واما النواحي فاجلها قدرأ بوشنج ثم بادغيس ثم غرجستان  
ثم مرو الروذ ثم طخارستان ثم باميان ثم كنج رستاق ثم اسفزار • وقد  
جعلنا طوس واختيا خزائن لنيسابور ، وجعلنا سرخس من المنفردات عن

الكور لانها تشكل « (٢٩٥) ومن الواضح ان هذا النص ناقص لانه لم يذكر كل كور خراسان ولا اشار الى اختي طوس ، غير ان ناشر كتاب المقدسي ذكر في الهامش رواية من نسخة اخرى « ثم غزنيين ثم بست ثم سجستان ثم قوهستان ثم هراة ثم جوزجانان ثم مرو ثم نيسابور . واما النواحي فمرو الروذ . وقد جعلنا طوس ونسا وايورد خزائن لنيسابور ، وافردنا لسرخس مقالة لان امرها مشكل وليس لها نظير ولا اصل » . وهو يقول عند الكلام عن بوشنج « وسيعاب علينا اضافتنا اياها الى هراة ان سلطانها ربما افرد عن هراة ، ويقال ان اسمها مقدم على هراة في الديوان ، والقول فيها كالقول في طوس ، غير ان امامنا فيما ذهبنا اليه ابو زيد وقد كان اعلم بدواوين خراسان وتفصيل اعمالها من غيره » (٣٠٧) .

ويلاحظ ان المقدسي انفرد بتقسيم ما وراء النهر ايضا الى كور ونواحي حيث قال « وقد جعلنا هذا الجانب ست كور واربعة نواحي ، فأولها من قبل مطلع الشمس وحد الترك فرغانة ثم اسيجاب ثم الشاش ثم اشروسنه ثم الصفد ثم بخارا . . والنواحي ايلاق ، كش ، تسف ، الصفغانيان » (٢٦٥) . لقد ذكر المقدسي انه تابع ابا زيد ( البلخي ) في ضم بوشنج الى هراة غير انه يصعب البت فيما اذا كان قد تابع ابا زيد في التقسيمات التي ذكرها لخراسان ، أم ان ما ذكره كان من ابداعه ، ولما كان المتقدمون لم يشيروا اليه ، فالراجع انه اذا كانت له أسس ادارية فأنها لم تكن قديمة . وقد ذكر المقدسي عند كلامه عن سرخس ما يلقي ضوءا على شروط الكورة فقد قال « سرخس مدينة كبيرة عامرة مذكورة ، ولو كان لها جند جعلناها كورة او ناحية ، وقد تردد حالها واشكل امرها علي ، وقرأت في بعض الكتب قسمة اعمال خراسان فجعل سرخس وايورد ونسا عملا واحدا ، ولا يستقيم مذهبنا على هذه المقالة لان نسا وايورد عملاان جليلان لكل واحد مدن فلا يجوز ان نجعلهما من اجناد سرخس ، ولا ان نجعل سرخس ايضا جندا

لهما ( ٣١٢-٣ ) ويضيف في الهامش « لو كان لسرخس عدة من المدن في رساتها المذكورة مثل طبران ونظائرها لكورتاها واضفنا اليها مرو الروذ ونسا وابيورد ، لانها واسطة خراسان والمربعة الكبرى واليهما يجتمع الطرق كلها » .

وقد ذكر المقدسي ان مرو الشاهجان كورة قديمة (٢٩٨) وان جوزجانان « كورة ليس لها قدم الكور ، وانما كانت تضاف الى نواحي بلخ ، وهي اليوم احد الاصول ومن امهات الكور ، وسلطانها مقدم » (٢٩٨) .  
اما ياقوت فقد ذكر ان « الجوزجان من كور بلخ » ، (٨٤٩/٢) ،  
« وان « سكلكاند كورة بطخارستان » (٤٠٢/٢) كما ذكر كورة  
وخش (٤٠٢/٢) .

لقد ذكرنا ان المقدسي جعل « خراسان تسع كور وثمان نواح » (٢٩٥-) وانه قد اتبع مثل هذا التقسيم لبلاد ما وراء النهر حيث جعلها « ست كور واربعة نواحي » (٢٦٢) وقد عدد المقدسي النواحي فقال « واما النواحي فاجلها قدرا بوشنج ، ثم بادغيس ، ثم غرجستان ، ثم مرو الروذ ، ثم طخارستان ، ثم باميان ، ثم كنج رستاق ، ثم اسفزار » (٢٩٥) وقد ذكر في اماكن اخرى ان « بوشنج هي اجل نواحي هراة » (٣٠٧) وان « هراة نواحيها بوشنج » (٢٩٨) وان « مرو الروذ ناحية مرو » (٢٩٨) و « مرو الروذ مدينة جليلة وناحية واسعة » (٣١٤) و « الباميان ناحية واسعة كثيرة الخير وقصبتها صغيرة » (٣٠٣) و « من النواحي طخارستان » ويظهر من هذه النصوص ان النواحي متباينة في الحجم (٣٠٧) وان بعضها واسع (٣٠٣ ، ٣٠٤) .

ويبدو ان تعبير ( الناحية ) قديم ، وان الناحية اصغر من الكورة ، فان الاصطخرى يقول ان « الجوزجان اسم للناحية » (٢٧٠) ويقول المقدسي

ان « جوزجانان فهى كورة ليس لها قدم الكور ، وانما كانت تضاف الى نواحي بلخ ، وهى اليوم احد الاصول ، ومن امهات الكور وسلطانها مقدم « (٢٩٨) » .

وقد انفرد المقدسى بذكر الخزائن حيث يقول « جعلنا طوس واختيها خزائن لنيسابور » (٢٩٥) وقد ذكر فى الهامش ما يبنىء عن ان الاختين هما نسا وابيورد ، وقد ذكر فى مكان آخر ان خزائن نيسابور هى طوس ونسا وابيورد (٣٠٠) غير ان هذا لم يذكر فى اى مصدر آخر .

#### الارباع والغانات :

ومن التعابير الادارية المقصور استعمالها على خراسان هى (الارباع) ، فقد ذكر البلاذرى انه عندما تقدم العرب لفتح نيسابور كان على كل ربع رجل موكل به (٤٠٩) .

وذكر المقدسى ان لنيسابور اربع خانات هى ريوند ، بشت قروش ، مازل ، الشامات (٣٠٠) وذكر البيروني ان الفيروزج يجلب من جبل سان من خان ريوند نيسابور « (الجماهر فى معرفة الجواهر ١٧١) وذكر ابن رسته ان لنيسابور ارباع ، وقد عددها ، وهى نفس الاماكن التى ذكر المقدسى انها خانات ، ما عدا الشامات ، فقد ذكر بدلها تكاب .

وذكر ياقوت من ارباع نيسابور رخ ( ١ / ٧٩١ ، ٣ / ٢٣٨ ) والريوند ( ١ / ٨٥٢ ) والشامات ( ٢ / ٩١٠ ) غير انه لم يذكر المصادر التى استقى منها معلوماته .

لقد ذكر الطبرى فى تاريخه ربع خرقانه ( ٢ / ١٩٣١ ، ٢٩٥٣ ) وربع السقادم ( ٢ / ٩٥٥ ) كما ذكر الاصطخرى فى كلامه عن مرو « وارباع البلد معروفة الحدود والاربعة انهار معروفة فمنها نهر هرمز فره .. ومنها نهر يعرف بالماجان . ومنها نهر يعرف بالرزيق .. ومنها نهر يعرف باسعدى ..

فهذه انهار مرو التي عليها مجال البلد وابنتها « (٢٠٩-٢٦٠) وقد ذكرت  
الارباع عرضا في رسالة مناقب الاتراك للجاحظ ( ص ٦٤ ) •  
غير ان المصادر الاخرى لا تذكر شيئا عنها ، وان ذكر الطبرى لها يدل  
على وجودها في أوائل القرن الثاني ، كما ان سكوت المصادر الاخرى ،  
المتأخرة نسبيا ، عنها ، يدل على زوالها فيما بعد في مرو •

ليس هناك مبرر للاعتقاد بان الارباع مقصورة على مرو ونيسابور، على  
يحتمل انها كانت قائمة في اقسام أخرى ايضا ثم زالت في القرن الثالث  
على الأقل •

لقد ذكرنا اعلاه ان المقدسي استعمل كلمة « خان » في بعض النصوص  
مكان « الربع » مما يدل على أنه كان يرى انهما مترادفان ، ولم يذكر  
غيره كلمة الخان في مثل هذا الموضع • اما كلمة خان فان الجوهري يقول  
في الصحاح « الخان الذى للتجار » ويقول الجواليقي « الفندق ( هو )  
خان من هذه الخانات التى ينزلها اناس مما يكون فى الطرق والمدائن •  
( العرب ٢٣٩ ) ويقول ابن منظور « الخان الحانوت او صاحب الحانوت  
فارسي معرب وقيل الخان الذى للتجار » ( لسان العرب ج ٦ ص ٢٠٤ ) •

ويذكر الطبرى ان عمر بن عبدالعزيز اهتم بأمر انشاء الخانات  
فى خراسان ( الطبرى ٢ / ١٣٦٤ ) والمعروف عن الخليفة عمر بن  
عبدالعزيز هو اهتمامه بأمر الدين الاسلامى وحماية الدولة وانه لم يهتم  
كثيرا بطبقة التجار ، فتأكد المؤرخين على انشائه الخانات يدل على اهمية  
ذلك وعلاقته بالاسلام ، لذا يحتمل ان تكون الخانات التى انشأها  
عمر لها علاقة بالحرب والادارة : اى ان للخانات معنى هو من باب الأرباع •  
لاشك ان كلمة ربع عربية الاصول ، وقد وردت فى صحيفة الرسول  
الى أهل المدينة حيث ذكر عن كل قبيلة انهم « على ربعتهم يتعقلون معاقلهم



ويفدون عانيهم بالمعروف « كما ذكر الازرقى عددا غير قليل من ربايع مكة، كل ربع منها لعشيرة او اسرة • وكان اهل الكوفة في العصر الاموى مقسمين الى اربعة ارباع • ومن المعروف ان المنصور عندما بنى بغداد جعل اطرافها ارباعا اربعة ، على كل ربع منها قائم مسؤول • وقد ظلت بغداد مدة طويلة وفيها اربعة قضاة مما يدل على انها كانت مقسمة اداريا الى اربعة اقسام • غير ان كلمة ( ربع ) مستعملة في الحجاز بكسر الراء وفي بغداد بضم الراء ، اما في خراسان فكانت بفتح الراء •

ذكر الیهقی ان یهق مقسمة الى اثني عشر قسما وسمى كلا منها بالربع بفتح الراء وقال « والمدد الواحد ليس له الا ربعا واحدا ، لان الربع هو أحد ارباع الشيء ، ولذلك فان المراد بالربع بالفتح ليس هو ( الربع ) بالضم ، بل اعداد بالربع بالفتح هو كما جاء في كتاب مجمل اللغة لابن فارس ما نصه : الربع بالفتح محلة القوم اذا كل قوم اجتمعوا في مكان وتقاربت بيوتهم ومحلات سكناهم وقويت أواصر علاقاتهم يسمون بالربع بالفتح •

واما الربع بالفتح في اللغة الفارسية فيطلق على محلات السكن التي تبني متقاربة على سفوح الجبال او في الصحراء « ( تاريخ يهق ٣٤-٣٥ طبعة احمد بهمنيار ) ويعدد الیهقی الاثني عشر ربعاً التي كانت على عهد عبدالله بن طاهر ، وهي اقسام ادارية ليست جميعها متصلة بیهق ، فكانه استعملها مكان الرستاق ، علما بأنه لا يستعمل تعبير الرستاق •

لدينا معلومات واسعة نسبيا عن ارباع نسابور ، وهي اربعة ، وقد ذكرها عدد من الجغرافيين ، ولكن أوسع من فصل فيها هو ابن الیسع الحاكم النيسابوري في كتابه تاريخ نيسابور وقد ذكرنا في مقالنا عن تقسيمات خراسان الادارية ما ذكره الجغرافيون عنها ، عند كلامنا عن نيسابور ،

ونكتفى هنا بالقول بأن ابن البيع ذكر ان الريوند من حد المسجد الجامع الى مزرعة احمد اباد ، وان ربع الشامات من المسجد الى حدود بشت ( تاريخ نيسابور ص ١٣٨-١٣٩ ) • اما الربعين الاخرين فلا يذكر ان حدودها من المسجد الجامع •

ان تحديد الحاكم لربعي الريوند والشامات يدل على ان الربع قد يشمل المدينة وما حولها ، كما ان كلامه عن الارباع يدل على ان كلا منها قسم قد يبلغ اكثر من ثلاثة عشر فرسخا وان فيه قرى كثيرة « وربع مازل اكبر من القرى العادية وان كانت بعض القرى واسعة » حتى ان بعضها كالربع ( ص ١٣٩ ) •

#### مراكز التجمع والاستيطان :

كان ولاية خراسان ينزلون مرو الى ايام عبدالله بن طاهر الذي اتخذ نيسابور مقرا له • وقد ذكر اليعقوبي هذا النزول دون ان يخص مرو او نيسابور بتعبير خاص للنزول فقد ذكر ان مرو « هي كانت منازل ولاية خراسان ، فكان اول من نزلها المأمون ثم من ولي خراسان بعد حتى نزل عبدالله بن طاهر نيسابور » ( ٢٧٩ ) وذكر في مكان آخر « نزل عبدالله بن طاهر مدينة نيسابور ولم يتعدها الى مرو على حسب ما كانت الولاية تفعل ( ٢٧٨ ) •

وقد وصف المقدسي مرو بأنها ام القرى بأقاليم الاعاجم ( ٣١٤ ، ٢٩٩ ) ( عن قتادة ) ، وانظر ايضا ابن الفقيه ( ٢٦٩ ) •

اما الاصطخري فقد استعمل تعبير ( دار الامارة ) للمكان الذي تنزله ولاية خراسان فقال « وكانت دار الامارة بخراسات بمرو وبلغ الى ايام الطاهرية فنقلوها الى نيسابور » ( ٢٥٨ ) وذكر ايضا « دار الامارة بمرو » ( ٢٦٠ / ٢٥٩ ) كما ذكر « دار الامارة بنيسابور » ( ٢٥٥ / ٢٥٤ ) • وقد ذكر

ايضا « وكانت معسكر الاسلام في اول الاسلام » (٢٦٢) • ومن المفيد ان نذكر ان الاصطخري ذكر ايضا « دار اماره ما وراء النهر بسمرقند الى ايام نصر » (٣٢٨ ، ٣١٥) وأن « دار الامارة بسمرقند » (٣١٦) كما ذكر ان بخارا بها اماره خراسان (٣٠٥) ومن الواضح انه كان يقصد بهذه الاشارات مقر السامانيين الذي قامت دولتهم في ما وراء النهر •

وقد ذكر الاصطخري ايضا دار الامارة في كل من هراة (٢٦٤) والترمز (٢٩٨) وقاين (وهي قصبه قوهستان) (٢٧٤) • ولما كانت الاحوال السياسية لا تدل على ان المراكز الثلاثة الالفه الذكر كانت مقرات لامارات ، فالراجع ان التعبير كان شخصا وليس « فنيا » عاما •

واستعمل الاصطخري ايضا تعبير (مقام السلطان) لبعض المدن ، فقال عند كلامه عن الجوزجان ان من مدنها « انبار وبها مقام السلطان » (٢٧٠) وانظر ايضا المقدسي (٢٩٨) وان غرج الشار لها مدينتان « ليس بهما مقام للسلطان » (٢٧٢) كما انه عند كلامه عن كنج رستاق ومدنه قال « والسلطان منها بين وهي اكبر هذه المدن » (٢٦٩) وانظر ايضا المقدسي (٣٠٨) وذكر المقدسي ان بوشنج سلطانها افرد عن سلطان هراة (٣٠٦) وقال في كلامه عن بادغيس ان « مقام السلطان بكوغناباد » (٣٠٨) وانظر ايضا الاصطخري (٢٦٨) •

كما ذكر ايضا ان الختل « اكبر مدنها منك : يليها هلبك ، والسلطان بهلبك » (٢٩٧، ٢٧٩) غير ان الاصطخري لم يوضح ما يقصده بكلمة (السلطان) ولعله كان يقصد الملوك والامراء المحليين ، وان الاماكن التي تتخذ مقاما لهم كانت مراكز لتلك الممالك ، علما بأنه اشار الى المملكات •

وقد وصف اليعقوبي بعض المدن بكونها ينزلها الولاة او العمال ، فقال عند كلامه عن مدن الطالقان ان منها « الفارياب المدينة القديمة ، والمدينة الثانية يقال لها يهودان ، ينزلها عامل الفارياب » (٢٨٧) كما ذكر ان الجوزجان

لها اربعة مدن « فمدينة الجوزجان يقال لها انبار ، بها ينزل الولاية » (٢٨٧) .  
وقد استعمل يعقوبى كلمة ( المدينة العظمى ) فذكر ان « مدينة  
طوس العظمى يقال لها نوقان » ( ٢٧٧ ، ٢٧٨ ) كما ذكر ان سجستان  
« مدينتها العظمى بست » ( ٢٨١ ) وان « من كش الى مدينة الصفد العظمى  
اربع مراحل ، وسمرقند من اجل البلدان » ( ٢٩٣ ) ومن الواضح ان النص  
الاخير مبني ، اذ انه لم يذكر اسم مدينة الصفد العظمى التي يقتضى سياق  
الجملة انها سمرقند ، وذكر ايضا ان سجستان « مدينتها العظمى بست »  
( ٢٨١ ) وان « مدينة كرمان العظمى السرجان » ( ٢٨٦ ) .

وكلمة ( المدينة العظمى ) تعني لغويا اكبر المدن واهمها ، الا ان سياق  
كلامه يدل على ان المقصود بها المدينة الرئيسة في اهميتها الادارية للمنطقة ،  
غير انه يذكر ايضا ان « مدينة بلخ مدينة خراسان العظمى » ( ٢٨٧ ) علما  
بان بلخ لم تكن المركز الرئيسى في ادارة خراسان .

واستعمل الاصطخرى كلمة ( مدينة ) بمعنى المركز الرئيس فى عدة  
مواضع فقال « واما كنج رستاق فان مدينتها بين » ( ٢٦٩ ) « الجوزجان اسم  
للناحية ومدينتها اليهودية ، وشبورقان ، وانخذ رستاق ومدينتها اشترج »  
( ٢٧٠ ) وان « بدخشان اقليم له رساتيق ومدينتها بدخشان » ( ٢٧٨ ) .

وقد استعمل الاصطخرى أيضا كلمة ( قصبه ) بمعنى المركز الرئيسى  
حيث قال « قوهستان ليس بها مدينة بهذا الاسم وقصبته قايين » ( ٢٧٣ / ٢٨٣ )  
وان سمرقند قصبه الصفد ( ٣١٦ ) وفرغانة قصبته اخسيكت ( ٣٣٣ ) ومدن  
ايلاق قصبته تونكت ( ٣٣١ ، ٣٤٤ ) .

اما المقدسى فقد اقتصر على استعمال كلمة ( القصبه ) بمعنى المدينة  
الرئيسة المتميزة عن بقية المدن ، فعند ذكر التقسيمات الكبيرة ذكر عن  
كل من بلخ ( ٢٩٥ ) وطخارستان ( ٢٩٦ ) وغزني ( ٢٩٦ ) وبست ( ٢٩٦ ) ،

٣٠٣) وهرارة (٢٩٨ ، ٣٠٦ ) انها « اسم القصبه ومن مدنها .. » كما ذكر ان  
« قوهستان قصبته قايين ومدنها .. » (٣٠١) وان الجوزجانان « قصبته  
اليهودية ومن مدنها .. » (٣٩٦) وقد يوحى هذا ان كلمة قصبه كانت نادرة  
الاستعمال فى الازمنة الاولى .

اما كلمة ( منبر ) فقد استعملها كل من الاصخرى  
والمقدسى ، فذكر الاصخرى ان « مرو بها منابر قديمة ومحدثة »  
(٢٦٣) وان « الطواويس اكبر منبر بعد القصبه » (٣١٣) كما ذكر انه  
« ليس بخوست منبر ، وانما المنبر بخور » (٢٧٤) وان « لكرمينيه قرى  
كثيرة ، وكذلك لكل منبر قرى ومزارع الا بايكند فانها وحدها » (٣١٤) .  
وذكر المقدسى « ناحية ولستان ولها ست منابر » (٢٩٦) وان « مرو الروذ  
ناحية ولها اربع منابر » (٣١٤) وان « بشت اجل الرساتيق .. به سبع  
منابر » (٣١٦) ويتبين من كلام الاصخرى (٣١٣) ان المنبر قد لا يقتصر  
على القصبه ؛ اما المقدسى فيتبين من كلامه ان النواحي (٢٩٦ ، ٣١٤)  
والرساتيق (٣١٦) تكون فيها منابر ، وذكر الاصخرى رساتيق ما يمرغ ،  
ورساتيق الدرغم وباركت ورساتيق بوزغند ، و اشار الى ان كلا منها ليس  
له منبر ( ٣٢١ ، ٣٢٣ ) .

وقد ذكر المقدسى فى كلامه عن بلاد ما وراء النهر « وها هنا قرى  
كبار لا يعوزها من رسوم المدن وآلاتها الا الجامع ، لان الامير ببخارا  
والمقدم عند السلطان والمتمثل رأيه من اصحاب ابى حنيفة وعندنا لا جمعة  
ولا تشرىف ( تشرىق ؟ ) الا فى مصر جامع يقام فيه الحدود ، وكم تعب  
أهل بيكند حتى وضعوا المنبر » (٢٨٢) ويفهم من هذا الكلام ان المنبر من  
رسوم المدن ، وانه يتقرر بموجب امر من الوالى ، ولذلك قد تكون بعض  
الاماكن كثيرة السكان ، ولكنها لن تكون مدينة الا اذا اصبح فيها منبر ،  
وهذا لا يتم الا بامر من السلطان اى الوالى تبعا للمذهب الحنفى . وعلى  
هذا لن يكون المنبر الا فى مركز كبير يقرره السلطان . ومن المؤكد ان

المكان الذي فيه المنبر تقام فيه صلاة الجمعة والعيدين ، ولعله يكون مركزا اداريا ايضا ، بصرف النظر عن مكانة من يتولى الادارة فيه . ويلاحظ قلة الاماكن التي ذكر الاصطخري والمقدسي وجود منابر فيها في خراسان ولا بد ان اماكن اخرى كانت منابر ولكنهما لم يذكرها . ولعل اختيارهما ذكر الاماكن كان كيفيا ولم يتبع قاعدة معينة .

لم يذكر يعقوبى المنابر الا عند كلامه عن بلخ حيث قال ان « بلخ سبعة واربعون منبرا في مدن ليست بالعظام » (٢٨٨) ، وقد ذكر ان « الطالقان بها لسعتها مسجد جماعة » (٢٨٧) والنص الاخير يوحي ان بعض الاماكن اذا اصبحت واسعة يكون لها مسجد جماعة .

وقد استعمل ياقوت تعبيري ( المدينة ) و ( القصبه ) للمركز الرئيس في القسم الادارى فذكر ان « اليهودية مدينة الجوزجان » ( ٢٥٦/٣ ) كما ذكر ان « الجرجانية مدينة خوارزم » ١/١٩١ ، ، ( ٥٧٠ ) « كان يقال لمدينة خوارزم في القديم فيل ، ثم قيل لها المنصورة » ( ١٥٤/٢ ) ، فيل مدينة ولاية خوارزم » ( ٩٣٣/٤ ) . وذكر ايضا ان « قاين قصبه قوهستان » ( ٢٣/٤ ) وان « بون (!) قصبه ناحية بادغيس » ( ٧٦٤/١ ) و « كيف كانت قصبه بادغيس » ( ٣٣٣/٤ ) « الانبار قصبه الجوزجان » ( ٣٦٧/١ ) « اليهودية قصبه الجوزجان » ( ١٤٩/٤ ) « الجرجانية اسم لقصبه اقليم خوارزم » ( ٥٤/٢ ) « القصبه العظمى يقال لها الجرجانية » ( ٤٨٠/٢ ) .

لم يذكر ياقوت الفرق بين تعبيري ( مدينة ) و ( قصبه ) ولم يشر الى زمن استعمال كل منها ، ولعل استعماله التعبيرين لمدينة واحدة راجع الى نقله عن مصادر اقدم استعمل كل منها احد التعبيرين ، غير ان عدم تصريحه باسما مصادره يجعلنا لا نستطيع تقرير حكم واضح في ذلك .

اما كلمة ( مدينة ) فقد ذكرها كافة الجغرافيين المسلمين حيث اشار

كل منهم الى عدد واسماء المدن التي تتبع كل تقسيم ادارى كبير كالكورة والعمل والناحية . ويلاحظ ان عدد المدن في كل قسم ادارى محدد ، وهو بين الثلاثة والستة ، وأن اغلبها يتبعه اربعة مدن ، مما يدل على ان لكلمة ( مدينة ) مفهوم معين وتتوفر فيها شروط تميزها عن غيرها ، ولكن هذه المصادر لم تشر الى هذه الشروط الواجب توفرها في المدينة ، على ان قول الاصطخرى « اكبر مدينة بالختل منك ، يليها هلبك ، والسلطان بهلبك » ( ٢٧٩ / ٢٩٧ ) تدل على انه ليس من الضروري ان يكون مقام السلطان في اكبر المدن .

وقد استعمل كل من الاصطخرى والمقدسى وابن رسته كلمة رستاق . فذكر الاصطخرى ان « نسا لها رساتيق » وان « بدخشان اقليم له رساتيق » ( ٢٧٨ وانظر ايضا ٢٧٩ ) وذكر المقدسى ان « لبلخ أيضا من الرستاق (!) بدخشان » ( ٢٩٦ ) اما ابن رسته فذكر رساتيق في هراة ( ١٧٣ ) وسرخس ( ١٧٣ ) .

غير ان ابرز الرساتيق هي التي تتبع نيسابور ، وعددها اثني عشر ، رستاقا لكل منها قصبة وعدد محدد من القرى ، وان كان عددها غير متساو بين الرساتيق ، وقد فصلنا البحث فيها في مقالنا السابق عن تقسيمات خراسان الادارية .

أما القرى فقد ذكرت في رساتيق نيسابور ، فذكر الاصطخرى أن « اشترج .. مدينة صغيرة في مفازة لها سبع قرى وبيوت للاكراد » ( ٢٧١ ) وان « الشار الذي ينسب اليه المملكة مقيم بقرية في الجبل تسمى بليكلن » ( ٢٧٤ ) وان « ينابذ لها قرى ورساتيق » ( ٢٧٤ ) كما ذكر ان « لكرمينية قرى كثيرة ، وكذلك لكل منبر قرى ومزارع الا بايكند فانها وحدها » ( ٣١٤ ) .

وذكر المقدسي « مازل ربع به قرى عجيبية » ( ٣١٦ ) وان خلم  
« قراها ورساتيقتها ومزارعها كثيرة » ( ٣٠٣ ) وان بست « بها الف ومائة  
قرية ( ٢٩٦ ) وان « ولستان لها ست منابر ٠٠ والف ومائة قرية وللكور  
الفان ومائتا قرية » ( ٢٩٦ ) ٠

ويبدو ان اصغر وحدات الاستيطان هي ( الدسكرة ) وقد ذكرها ابن  
رسته حيث قال ان « مدينة هراة عظيمة وحواليها دور ، وفي رساتيقتها  
اربع مائة قرية كبار وصغار ، وفيما بين هذه القرى سبع واربعون دسكرة  
تشتمل كل دسكرة على عشرة انفس الى عشرين نفسا » ( ١٧٣ ) ٠